

بيان من الإخوان المسلمين للرد على افتراءات الفريق شفيق وحملته الدعائية (4)



تشير حملة الفريق أحمد شفيق وشبهات وتفترتي أكاذيب تحاول إصاقها بجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة ومرشحه الدكتور محمد مرسي؛ بهدف تشويه الصورة وصرف الرأي العام عنهم، من هذه الافتراءات:

موضوع انتخابات مجلس الشعب سنة 2005م: أذاع البعض أن فوز الإخوان المسلمين بثمانية وثمانين مقعداً في البرلمان كان بناءً على اتفاق مع النظام، ممثلاً في مباحث أمن الدولة، وهذا الكلام عار تماماً من الصحة.

والحقيقة في هذا الموضوع:

تم ترشيح 160 مرشحاً من الإخوان المسلمين للانتخابات البرلمانية سنة 2005، بعدها قامت قيادة مباحث أمن الدولة باستدعاء بعض قيادات الإخوان المسلمين، ولم يكن من الحكمة عدم الذهاب تحاشياً لشن حملة اعتقالات تطال المئات من الإخوان المسلمين، وفي هذا اللقاء طلبت قيادات أمن الدولة أن ينسحب عدد كبير من مرشحي الإخوان، وأن يكتفي الإخوان بثلاثين مقعداً في البرلمان، فكان الرد بأن هذا حق الشعب أن يأتي بالعدد الذي يريد، وأن مقاعد البرلمان لا توزع بهذا الشكل، رفعوا العدد المسموح به للإخوان إلى أربعين مقعداً، فرفض أيضاً هذا العرض، وقلنا أيضاً فليات الشعب بأربعين أو أكثر أو أقل، فهذا حقه، ونحن لا نتوقع أن يفوز المائة والستون مرشحاً من الإخوان ولن ينسحب منهم أحد، وسمعنا تهديدات ضمنية ولم نتأثر بها.

تمت الانتخابات في المرحلة الأولى، وكانت نزيهة، ونجح عدد كبير نسبياً من الإخوان المرشحين فيها، وبدأت المرحلة الثانية ونجح أيضاً عدد من مرشحي الإخوان، بدأ مع جولة الإعادة وخلال المرحلة الثالثة بجولتها استخدام العنف والتزوير الخشن الذي راح ضحيته أحد عشر شهيداً وعدد كبير

من المصابين، ومنع الآلاف من الوصول إلى اللجان الانتخابية والإدلاء بأصواتهم.

ظهرت النتائج النهائية وفاز 88 مرشحاً من الإخوان المسلمين بمقاعد في المجلس التشريعي.

صرح الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء في ذلك الوقت لإحدى الصحف الأمريكية بأن التزوير حال دون وصول 40 مرشحاً آخرين من الإخوان إلى البرلمان.

هذه هي قصة انتخابات سنة 2005م، ولو كان هناك اتفاق فلماذا تمّ التزوير والقتل والبلطجة وإسقاط المرشحين بالباطل؟!

موضوع الإخوان والثورة: يدّعي بعض الخصوم أن الإخوان لم يشاركوا في الثورة من بدايتها، وإنما اشتركوا فيها عندما استشعروا نجاحها في يوم 28/1/2011م، وهو كلام منافٍ للحقيقة جملةً وتفصيلاً:

فالمتابع لنشاط الإخوان يجد أنهم قاموا بمظاهرات عديدة خلال السنوات العشر الماضية كانت إحدى الدوافع لقيام ثورة 25 يناير 2011م، فمرةً يتظاهرون احتجاجاً على قانون الطوارئ، ومرةً احتجاجاً على المحاكمات العسكرية، ومرةً من أجل الاعتراض على ما سمي بالتعديلات الدستورية، ومرةً اعتراضاً على التمديد للرئيس المخلوع، أو توريث ابنه للرئاسة، ومرةً من أجل استقلال القضاء، وغير ذلك، إضافةً إلى مظاهرات لأسباب قومية، مثل العدوان على العراق ولبنان وغزة، وفي كل مرة يتم اعتقال مئات من الإخوان من الشوارع، ويتم حبسهم لأشهر عديدة.

قبل 25 يناير كان هناك موقع لشباب الإخوان على (النت) يشارك عديداً من مواقع الشباب الوطني في الدعوة إلى التظاهر يوم 25 يناير.

قبل يوم 25 يناير بعدة أيام استدعى جهاز مباحث أمن الدولة جميع رؤساء المكاتب الإدارية للإخوان في جميع محافظات مصر في وقت واحد، ووجهوا إليهم التهديد والوعيد إن اشتركوا في مظاهر 25 يناير، وكان ردُّهم جميعاً أننا نرفض التهديد.

يوم 25 يناير تمّ السماح لشباب الإخوان بالمشاركة في المظاهرات، وجرح منهم كثير، وتم اعتقال عدد كبير منهم في ذلك اليوم، صدر تكليف من قيادة الجماعة بضرورة اشتراك جميع الإخوان في المظاهرات بعد ذلك، وهو الأمر الذي أججها ووسّع نطاقها.

شنّ النظام حملة اعتقالات فجر يوم 27/1/2011م طالت 34 قيادياً بجماعة الإخوان المسلمين، منهم سبعة من أعضاء مكتب الإرشاد، على رأسهم الدكاترة محمد مرسي ومحمد سعد الكتاتني وعصام العريان، وهو ما لم يحدث مع أي حزب أو تنظيم آخر.

استخدم النظام العنف لإخماد الثورة، فبدأ سقوط الشهداء، وكان منهم شهداء ومصابون من شباب الإخوان، استغل النظام الفراغ النسبي للميدان يوم 2 فبراير فهجم بجحافل البلطجية واستخدم القنّاصة فيما سُمّي بـ"موقعة الجمل"، وسقط كثير من الشهداء، وتعرّضت الثورة لساعات في غاية الحرج هدّتها بالإجهاض، لولا فضل الله تعالى وثبات شباب الإخوان ومعهم شباب آخرون ظلّوا يدافعون عن الميدان في معركة كرّ وفرّ حتى بزغ الفجر وأقبل شباب كثيرون على رأسهم شباب الإخوان المسلمين وملأوا الميدان.

ولقد شهد كثيرون من غير الإسلاميين من السياسيين والفنانين والكتاب والمفكرين أنه لولا بسالة شباب الإخوان المسلمين في "موقعة الجمل" لتمّ القضاء على الثورة، وعلى رأس من صرّح بذلك نجيب ساويرس وبلال فضل ومصطفى الفقي ويمن الحماقي، وغيرهم كثير؛ كان لهذا اليوم وما بعده أثره الحاسم في اشتعال الثورة في كل بقاع مصر؛ الأمر الذي جعل من المستحيل القضاء عليها وانتهى الأمر إلى تنحي الرئيس المخلوع.

للأسف الشديد بدأ عدد ممن يكرهون الإخوان يدّعون أن الإخوان لم يشتركوا في الثورة من بدايتها، ويرددون هذه الفرية، ولكن الحقائق تكذب ادعاءاتهم وتبطل مزاعمهم.

رجال الأعمال: يتم تخويف رجال الأعمال من وصول الدكتور محمد مرسي إلى الحكم بأنه سوف يرفع الضرائب وينعكس ذلك على أرباحهم.

برنامج الدكتور محمد مرسي يحوي تشجيعاً لكل رجل أعمال جاد بتخفيض أسعار الأراضي وتيسير الإجراءات البيروقراطية وتقرير ضرائب معقولة دون مغالاة، رجال الأعمال الوطنيين حريصون على أداء الواجب الوطني؛ حيث إنهم يعلمون أن هذه الضرائب تستخدم في نفقات الجيش والشرطة والتعليم والصحة وكل مؤسسات الدولة التي تقدم الخدمات للمواطنين، ونحن نؤمن أن الضرائب العادلة تمنع تماماً التهرب الضريبي، وبالتالي تزيد الحصيلة دون رفع الضرائب على رجال الأعمال، وذلك كله له أثره في استيعاب مزيد من الأيدي العاملة.

الصوفية: تثير حملة شفيق أن الإخوان يعادون التصوف ويكرهون أهله؟

وذلك محض افتراء، فالإمام البنا عليه رحمة الله كان عضواً في الطريقة الحسافية في صباه.

عندما أسس جماعة الإخوان المسلمين وصفها بجملة صفات منها "أنها حقيقة صوفية"، كما أن منهجه في التربية كان صوفياً من الناحية الروحية.

ننظر إلى التصوف على أنه صفاء نفسي وراقي روحي وذكر لله وعبادة صادقة ومحاسبة للنفس ورقابة لله تعالى، وزهد في الدنيا واستعلاء على زخارفها، وحب لله ورسوله وأهل بيته والصالحين من عباده.

الدكتور محمد مرسي هارب من السجن:

ادعى أحمد شفيق شخصياً أن الدكتور محمد مرسي هارب من السجن ومطلوب للعدالة، وهذه إحدى وسائل الدعاية السوداء التي يبيئها هو وحملته ضد الدكتور محمد مرسي، فقد تم اعتقال الدكتور محمد مرسي مع 33 قيادياً آخرين من جماعة الإخوان المسلمين بعد قيام الثورة بيومين بهدف إجهادها مبكراً، وتم الاعتقال بناءً على قرار اعتقال أصدره حبيب العادلي وزير الداخلية وقتئذٍ، وتم حبسهم في زنزانة في سجن وادي النطرون.

في صبيحة يوم الأحد 30/1/2011م انسحبت الشرطة في كل مواقعها لتعمّ الفوضى وينتشر البلطجية في أنحاء البلاد، وكانت السجون من المؤسسات التي تمّ انسحاب الشرطة منها، فخرج المساجين الآخرون من زنزينتهم بعد أن حطّموها واستعانوا بأهالي المنطقة في ذلك، وظلت مجموعة الإخوان في زنزانتهم، ثم استعانوا بالأهالي لإخراجهم؛ خشية أن يظلموا وحدهم في السجن محبوسين، فيموتوا من الجوع والعطش، وعندما تمّ إطلاق سراحهم تحدثوا عبر هاتف أحد الأهالي إلى قناة "الجزيرة" وقالوا إنهم خرجوا من السجن، وإنهم على استعداد لتسليم أنفسهم إلى النائب العام إن أرادهم، إلا أنه لم يطلبهم، وبعد عدة أيام أصدر وزير الداخلية الجديد محمود وجدي قراراً بإلغاء قرار حبيب العادلي باعتقالهم فأصبحوا غير مطلوبين.

وهكذا يتضح كذب ادّعاء الفريق شفيق، ويتضح أنهم كانوا معتقلين لأنهم ثوار، وهو أمر يشرفهم، وأنهم لم يهربوا من السجن، وأنهم غير مطلوبين للعدالة، هذا في الوقت الذي كان سيادته يقف في صف أعداء الثورة الذين يقتلون الثوار، ويحاولون القضاء على الثورة والإبقاء على نظام الفساد والاستبداد الذي ينتمي سيادته إليه.

الإخوان المسلمون

القاهرة في: 23 من رجب 1433 هـ الموافق 13 من يونيو 2012م